جامعة ديالى

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم الجغرافية-المرحلة الرابعة

المادة/ جغرافية الخدمات (المحاضرة الخامسة)

مدرس المادة / أ. .د إسراء هيثم

التنظيم المكاني للخدمات في المدينة:

يعد الاهتمام بخدمات المدن وتنظيمها المكاني وتوزيعها ضمن عوامل متعددة وتسليط الضوء عليها على اعتبار أنها أساس النمو الحضري للمدينة أولا واتساع مراكز العمران الحضرية ثانيا وارتفاع نسبة التحضر في مختلف دول العالم ثالثا، الأمر الذي يدعو إلى دراسة الخدمات والحيز الذي تحتله ودور ذلك في نموها وتوسعها من خلال النقاط التالية:

- يهتم التنظيم المكاني للخدمات كدراسة مستقلة بالخدمات من حيث كونها مجموعة مؤسسات أو منشاءات أو مجالات أو أبنية أو هياكل منفردة أو متجمعة تمثل المعنى ذاته ضمن حيز مكاني معين تشغله بصورة مستقلة تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل والمحددات الموقعية والزمانية في وجودها مكونة بما يعرف بـ(شبكة المنشاءات الخدمية) وتقسم إلى قسمين (شبكة منشاءات خدمية رئيسية وشبكة منشاءات خدمية فرعية) ويمكن التعبير عنها (بمراكز الخدمات) أو (المراكز الخدمية) وما المراكز الخدمية إلى مراكز عمرانية (مدن) تتسع حسب سعة وحجم

المدينة وتتنوع تشكيلها وتزداد اهميتها ودورها وتقل حسب سعة وحجم المدينة وتتقلص وتقل اهميتها ودورها إلى درجة تنعدم أو تكون مقتصرة على خدمة (نوع) واحدة فقط.

- يعنى التنظيم المكاني بدراسة مناطق التاثير والجذب السكاني والنفوذ، ولكل مؤسسة خدمات منطقة تاثير وجذب (ظهير سكاني) يستفاد من الخدمات المقدمة مشكلة مجالا للنفوذ ويعيش ضمن هذا المجال السكان المستفيدون (المستهلكون) بصورة دائمية إلا إن الخدمات بانواعها وفروعها وأهميتها تتباين في مدى تاثيرها وجذبها لسكان (المستفيدين) وبالتالي تتاثر المساحة المخدومة وعدد السكان وتتحدد بهذه الحالة لاستهلاك الخدمات الإشكال التالية، هناك خدمات تكون بقيمة أو ثمن وفيها يدفع المستهلك (أجور) بصورة مباشرة وهي متعددة ومتنوعة ومنتشرة في عموم الخدمات ويستفيد منها كل الراغبين في الحصول عليها وكقاعدة علمية كلما كانت الوحدات السكنية قريبة من المؤسسات الخدمية كلما كانت الاستفادة كبيرة وبدرجة عالية ومستوى كفاية مطلوبة وكلما كانت الوحدات السكنية بعيدة كانت الاستفادة اقل وتقل حتى تكون معدومة،

وكلما كانت شبكة المؤسسات الخدمية كثيفة في المكان كلما كانت منطقة التاثير مخدومة بشكل كامل ويمكن إن تكون خارج حدودها المطلوب تخديمها، بل إن التداخل والتشابك هي الصورة النهائية لهذه الحالة مع تقادم الزمن وتتغير فيما لو وجدت مؤسسات خدمية جديدة في مراكز جديدة،

فضلا عن إن التاثير والهيمنة والنفوذ يتأثر بثلاث حالات فالخدمات التي تقدم يوميا تكون صغيرة المساحة إلى مستوى ما محدودة في حين تكون

الخدمات الدورية مناطق تاثيرها أوسع من سابقتها فيما تكون المؤسسات التي تقدم خدمات فريدة ونادرة مناطق نفوذها تاثيرها واسعة بل تكون عالمية طبقا لندرة الخدمة في بلدان واقتصارها على بلد واحد، إما بالنسبة للخدمات المجانية أي الخدمات التي توفرها حكومات الدول لسكانها مقابل أجور بسيطة تدفع على شكل رسوم شهرية او نصف شهرية او نصف سنوية او سنوية تكون هذه الخدمات موجودة ضمن الحدود الإدارية وتنطبق معها حرصا إن يستفيد كل فرد منها ويمكن تحديد ذلك بمعرفة عدد السكان القاطنين ونسبة كفاية خدمة معينة ليتم اختيار خدمة في الموضع المناسب هذا لا يعنى إن مناطق النفوذ لخدمة معينة تجعل حركة السكان للطلب والاستفادة يسيرون ضمن مسارات ثابتة لايمكن إن تتغير صوب خدمات أخرى، بل إن عملية جذب السكان تكون ذات صفة مرنة إلى مؤسسات خدمية أكثر ضخامة واكبر من الخدمات القريبة التي اعتاد السكان الاستفادة منها وهم بهذا يشكلون منطقة ذات نظام شبكي اكبر تطابقا مع قدرة هذه الخدمة وكل مستهلك يدخل في مجالات نفوذ خدمات أخرى مكان تواجدها ابعد من إن تكون ذات صفة دورية (يومية).

النظام التسلسلي للخدمات (هرمية الخدمات):

يتعقد نظام الخدمات ويبدو أكثر تراكبا وتداخلا خاصة في قمة المراكز الخدمية الكبيرة أي في المدن الكبيرة والتي تحتوي صفحة إقليمها على كافة الخدمات والوظائف التي تعمل بصورة دائمة على خدمة الإنسان الحضري في المدينة لتكون الحالة أكثر تعقيدا وإشكالا، وبقدر ما تكون المنشاءات (المؤسسات) الخدمية كبيرة ومتعددة ومتنوعة بقدر ما تتعقد مناطق التاثير والتجاذب الأمر الذي يدعو المستهلك إلى إن يدخل في العديد من المنظومات الخدمية المختلفة ويكون ضمن نفوذ مشتركة لمؤسسات متعددة

عوضا عن مؤسسة واحدة أو اثنين من الصغرى إلى الصغيرة ثم إلى المتوسطة والكبيرة والكبرى، إن هذا التسلسل في الخدمات يدعو السكان (المستهلكون) إلى الانجذاب أو الدخول ضمن منطقة النفوذ إلى مؤسسات خدمية اكبر ضخامة وكفاية من الاعتماد على المؤسسة القريبة من مكان سكنهم لتخرج حدود هذه المنظومات وتنحرف بقوة تاثير عن الحدود الإدارية التي تنطبق معها كون المنظومات الخدمية ذات صفة مفتوحة ومرنة بينما تكون الوحدات الإدارية مغلقة ضمن الحدود الإدارية مشكلة نظام هرمي من الخدمات يعتمد في أساسه على لخروج من الحدود الإدارية المغلقة التي تفرض وجود خدمات يحتاجها الإنسان يجدها في مكان توطنه (تواجده) إلى الدخول في منظومات أوسع لنفوذ اكبر لمؤسسات خدمية لها القدرة على جذب السكان لها سواء أكانت دورية أو عالمية بحثا عن سلع نادرة أو قليلة او خدمات نادرة تشتهر بها دولة ما ومدينة ما.

ويرتبط النظام التسلسلي للخدمات في المدينة بعوامل متعددة أبرزها إن لكل خدمة حد ادني من السكان تحقق فيها الكفاية وبعدها تصاب الخدمة بعجز في تخديمهم والقصور لسببين هما الطلب المتزايد على الخدمة ونسبة عدد المستهلكين من مجموع السكان فكلما زاد الطلب على الخدمات وحاجاتهم لها زادت نسبة المستهلكين للاستفادة منها بقدر ما تزداد نسبة المستهلكين بقدر ما تنخفض مقدرة الخدمات على أداء عملها بكفاءة وكفاية دائمة الأمر الذي يدعو إلى البحث عن مؤسسات خدمية في مكان اخر لتخفيض الضغط عليها مما يحدث تغيير في مجال التنظيم المكاني للخدمات الأول في تغير في بنية الخدمات والثاني قدرة الخدمات على تخديم السكان من خلال نمو وتطور المؤسسات الخدمية وتوسعها وزيادة إعدادها وهياكلها وعدد العاملين فيها او ضمورها وتقلصها وقصور عملها واغلاقها وانعدامها في الحيز المكاني فضلا عن علاقاتها وارتباطها وتجاذبها مع الخدمات الأخرى تقنيا وعليما وعمليا،

والثاني تغيير في انجذاب السكان وحركتهم في طلبهم على الخدمات والتوسع في حركة العمران والبناء والتطور وتطور في شبكات الطرق والمواصلات والتي تعمل مجتمعة أو منفردة في تحويل وجهة السكان (المستهلكين) من مركز خدمي قديم إلى مركز خدمي جديد في منطقة أخرى لخدمة نفوذها اقوى.

عوامل توطن الخدمات:

تتأثر عملية توطن الخدمات في المدينة على جملة من العوامل أو المقومات الرئيسية التي يراها المختصون في مجال دراسة الخدمات في المدينة جغرافيا ويعزوها إلى التالي:

1) مرونة الخدمات ومدى قدرتها على سد الحاجة منها:

تعد مرونة الخدمات من أبرز العوامل المؤثرة في توطن الخدمات في المكان ويبدو ذلك واضحا من خلال أهمية هذه الخدمات للإنسان وأهمها (الخدمات الحيوية والضرورية)، فالخدمات الحيوية تلك المتعلقة بحياة الإنسان واستمراريته وبقائه (الهواء والماء والغذاء) إذ يحتاج الإنسان طبيعيا إلى حوالي 15كغم من الهواء وهذا يشكل نسبة (78,9) ٪ من إجمالي المتطلبات الحيوية اليومية، وعلى الرغم من انتشار الهواء في كل مكان إلا إن النسبة التي يمكن إن يستفاد منها أصبحت قليلة مقارنة بالمشاكل التي يحدثها الإنسان في الهواء وابرز ذلك التلوث الصناعي والتجاري والزراعي للبيئة، ويأتي الماء في المرتبة من حيث من حيث متطلبات الإنسان وبنسبة (13,6) ٪من جملة المدخلات الحيوية لاستمرار الحياة، في حين يكون الغذاء والتزود له في المرتبة الاخيرة وتبدو حاجته لها إلى (1,5) كغم من الغذاء وبنسبة (7،9) ٪ وتتباين حاجة الإنسان إلى الغذاء وتتنوع ولا يقتصر الأمر على نوع واحد كون ذلك يخلق تصور في كمية الاستفادة من البروتينات

والكاربوهيدرات والفيتامينات وبعض المعادن والاملاح الداخلة في بناء جسم الإنسان وقوته، وأخيراً الخدمات المتعلقة بالتخلص من المخلفات نتيجة عملية البناء الغذائي داخل جسم الإنسان كونها من ضروريات البقاء وعدم التخلص منها يحدث التسمم وخلل في النظام الطبيعي فضلا عن الخدمات الأخرى نتيجة الاستهلاك المنزلي (الصلبة والسائلة والغازية).

إما الخدمات الضرورية، تتفاوت حاجة الإنسان حسب خصائص المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وديمغرافيا بحيث تظهر في مواضع مختلفة ويختلف تركزاتها حسب عوامل مختلفة حسب قدرة الخدمة على جذب السكان (المستهلكين) ومرونتها وحاجة الإنسان لها.

2) خصائص الخدمة:

تعد خصائص الخدمات (السلع) من أهم مقومات توطن الخدمات في المكان ويبدو تاثيرها من خلال مدى استفادة المستهلكين منها وإمكانية تخزينها وحفظها من التلف والعطب وإمكانية نقلها لمسافات طويلة دون الإضرار بها أو الانتقال للوصول إليها واخيرا إمكانية التعويض عنها ببدائل يمكن الاستغناء والاكتفاء بها دون الاعتماد عليها بصورة مباشرة تجتمع هذه الخصائص مكونة قاعدة علمية اقرب لان تكون ثابتة وهي كلما كانت بعض السلع والخدمات سريعة التلف أو قابلة للتلف ولا تتحمل النقل لمسافات النقل لمسافات بعيدة كلما كانت اقرب إلى إن تتوطن بالقرب من السكان وكلما كانت تتحمل النقل ولا تتلف كلما كانت هناك إمكانية إن تتوطن بعيدا عن السكان بل يمكن إن تكون من خارج حدود الدولة أو الإقليم ككل، وتفرض القاعدة الاقتصادية نفسها في هذا الموضوع فكلما زاد الطلب وبصورة دائمية تكون الخدمات قريبة من السكان وكلما قل الطلب بعدت المسافة رمانيا ومكانيا.

3) أهمية الخدمات وقدرتها على المنافسة:

تتنافس الخدمات والوظائف في المدينة على الوحدة الواحدة من المساحة وذلك حسب قدرتها على المنافسة والسيطرة دون الضغط والتراجع وهي من أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في درجة التنافس إذ تستحوذ بعض الخدمات على أفضل المواقع داخل حيز المدينة وتتخذ لها أثمن الأراضي وذلك لمرونتها العالية في الامتداد وارتفاع نسب عوائدها وقدرتها على دفع الإيجارات العالية كالخدمات التجارية (تجارة الجملة والمفرد) وعيادات الأطباء ومكاتب المحامين والصيادلة ومؤسسات تجارة المصوغات الذهبية.. الخ، في حين تضعف بقية الخدمات تدريجيا تبعا لقدرتها على التنافس كالخدمات الصناعية (الصناعات الخفيفة) والخدمات السكنية والتعليمية والصحية والإدارية والترويح (الحدائق والمتنزهات) والسبب يعود لانخفاض الأسعار للأراضي والبحث عن مساحات كبيرة لتغطية حاجاتها كما في إطراف المدينة وضواحيها فضلا عن انخفاض عوائدها وعدم قدرتها على رفع الإيجارات العالية لضعف مدخولاتها المالية.

4) خصائص السكان المستهلكين:

للسكان وحاجاتهم للخدمات دور كبير في توطن الخدمات في المكان ويتباين دور خصائص السكان في الحاجة لها من حيث انتشارها وتوزيعها بصورة متكاثفة في كل إنحاء المدينة طبقا لحاجة سكان المدينة، في حين تتوزع الخدمات في أماكن محدودة بل وتكون مقتصرة على مكان دون اخر مع محدودية الطلب عليها من بعض السكان، فحاجة السكان إلى الاستطباب في المراكز الصحية القريبة أو المستشفى العام في حين يكون وجود المصح (مستشفى الإمراض العقلية) في مكان خاص ضمن مواصفات جغرافية معينة، ويلعب عامل الدخل الفردي المرتفع للسكان دور كبير في زيادة وتنوع الطلب

على الخدمات الأمر الذي يدعو إلى توطن الخدمات في مناطق دون مناطق اخرى بل وتوفر خدمات غير مألوفة وتشهد المراكز الحضرية الكبيرة اليوم وخاصة ذات الدخول العالية خدمات لا يمكن إن نجدها في المناطق الشعبية البسيطة ذات الدخول المنخفضة للعمال وأصحاب الإعمال البسيطة والحرف، يقابل ذلك وجود المؤسسات التجارية الضخمة كالأسواق الكبيرة (السوبر ماركت والمولات) والتي تكون على هيئة طوابق ضخمة مجتمعة في مكان تجاري متخصص. وعلى الرغم من توطن بعض الخدمات في مكان وزمان معين إلا أنها تكون في مكان وزمان خطا بعد تعرض المراكز الحضرية إلى النمو والتطور المتزايد الأمر الذي يتطلب تخطيط سليم يحقق اختيار أفضل المواقع حسب أهمية الخدمات مع مراعاة المكان والزمان والتطور وإمكانية الوصول لتحقيق أفضل استفادة مع مراعاة الجوانب الاقتصادية كارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول.

مركزية الخدمات واللامركزية:

تتمتع اغلب الخدمات في المدن بمركزية واضحة ويمكن ملاحظة ذلك من التشكيلة المتنوعة لها بل إن التنوع في الخدمات يحدد مكانة واهمية المدينة في المنظومة الخدمية المكانية، ويمكن وصف الخدمات بأنها الخدمات القادرة على جذب السكان من خارج حدود المراكز الأخرى ماعدا الخدمات الأساسية (الخدمات السكنية والمدارس الابتدائية ورياض الأطفال) كونها خدمات لابد من توفرها والتي تتحدد بمعايير المسافة والزمن فضلا عن إن المدينة لايمكن تصورها بدون خدمات سكن.

ينجذب السكان إلى المدن ذات لصفة المركزية اي التي تتمتع بوفرة خدمات تبدأ من الخدمات المجتمعية ودور كل واحدة منها واهميتها للسكان وانتهاءا بخدمات البنية التحتية التي تتوفر للسكان خصائص الراحة عند كل وحدة سكنية، فالجامعة إحدى المؤسسات التعليمية (المجتمعية) ذات الصفة المركزية تجذب الطلبة من عموم الدولة بل ومن خارج حدود الإقليم وإذا كانت الجامعة من الجامعات المرموقة والتي تزخر بمختلف العلوم والآداب والفنون والتقنيات وينطبق الحال في المستشفيات الكبيرة والتي تتخذ مواضعها في المدن الكبرى لتخدم اكبر قدر ممكن من السكان في نفس الوقت تجذب السكان للعلاج والاستشفاء خاصة إذا كانت تحتوي على مستويات عالية من التقنيات العلاجية والخبرات العلمية للإمراض العادية والصعبة ولا يقتصر الأمر على الخدمات التعليمية والصحية بل يتعدى ذلك الخدمات الإدارية كالوزارات ومجالس المحافظات وجلس الوزراء وديوان الرئاسة وبعض المؤسسات التابعة لها والتي تكون منفردة ووحيدة في البلد في تكون الحالة عكسية بالنسبة لخدمات البنية التحتية والتي تتميز بأنها خدمات يجب توافرها عند كل وحدة سكنية لتحقق الاستفادة المباشرة فلايمكن استخدام انبوب مياه صالحة للشرب عند وسط حي سكني أو شبكة إيصال الطاقة الكهربائية عند بداية الحي السني وعموما يمكن تمييز مجموعة من الأنماط المكانية للخدمات حسب مركزية الخدمات وحجم المدينة ومساحتها وأهميتها:

1) نمط مركزية الخدمات بمستوى دولة:

يتمثل هذا النمط في عواصم الدول كما في العواصم العربية والغربية مثل دبي وعمان وبغداد والرياض ودمشق وباريس وانقرة ولندن ومدريد ويعرف بنمط العاصمة كونه يتصف بصفات العاصمة (وجود جميع الخدمات بدون

استثناء وبمستويات وجود عالية بل تتخذ بعض الخدمات صفات عالمية كالجامعات أو بعض المؤسسات الإدارية كوجود مبنى الأمم المتحدة ودوره الإداري والسياسي والاقتصادي ومبنى الجامعة العربية وتأثيرها في العالم العربي).

2) نمط المراكز (المدن) الإقليمية الكبرى:

ويتمثل هذا النمط (الشكل) بالمدن الضخمة المميزة في الدول الكبرى والمراكز الكبرى للأقاليم الاتحادية وتمتاز الخدمات بتشكيلة واسعة وكبيرة كما في سمات العواصم كما في النمط الأول، عدد كبير من المنشاءات الخدمية والفريدة والتي يتعذر وجودها في المدن وتكون مقتصرة عليها كما في المسارح الوطنية والمتاحف فضلا عن وجود خدمات ذات مستوى عالي وحديث يعطي المدينة فيها ميزة منفردة.

3) نمط مراكز المحافظات والمناطق والأقاليم:

يشمل هذا النمط مجموعة من المؤسسات الخدمية الكبيرة حسب حجم المدينة أو المركز الذي يتشكل داخل الإقليم ومكانته بين الأقاليم الأخرى ويتضمن مؤسسات لخدمات (الثقافة والفنون والطب والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية) بحيث تفرض نفسها وذلك لأهميتها في تنظيم الحياة.

4) نمط المدن أو العواصم الثانية:

يعرف هذا النمط بالمدن الكبيرة التي تصل إلى مرتبة العاصمة وتكون كبيرة الحجم والمساحة استمدت سعتها من قربها للعاصمة وسهولة الوصول وارتباطها بطرق نقل جيدة سادت ومكنة السكان من التنقل والمرونة في

الحركة فمن حيث الحجم والمساحة وطبيعة الخدمات لا تقل اهمية عن النمط السابق وتتخذ اهميتها من كونها تتوسط مراكز كبرى عالية بين نمطين وتتخذ الخدمات فيها شكل اذرع الإخطبوط كونها تصل متشعبة داخل المدينة كما في مدينة اربيل العاصمة الثانية للعراق بعد العاصمة بغداد.

5) نمط المدن (المراكز) الصغيرة:

يستمد هذا النمط حجمه من عدد السكان الذي قد يبلغ 100 إلف نسمة يزيد أو يقل ويتضمن مجموعة من المؤسسات الخدمية المتكاملة بمستويات جيدة رغم إمكانيات الأقاليم المادية على التطوير والتوسعة.

6) نمط المدن ذات الاهمية الاقليمية:

يتمثل هذا النمط بمدن متوسطة الحجم وأوسع مساحة من النمط السابق فلا عن التطور الواضح في الخدمات المقدمة للسكان كوجود الجامعات الكبيرة (الإقليمية) والمستشفى لخدمة السكان علميا وصحيا وخدمات أخرى مشابهه، تخدم المدينة بشبكة واسعة من الخدمات المجتمعية والبينية التحتية والتي تعطي المرونة في الاستخدام والاستفادة بدرجة تفوق النمط السابق، وغالبا ما يقسم هذا النمط المدن إلى نوعين مدن إقليمية ذات أهمية مكانية ومدن بين الإقليمية تخدم وتنخدم نتيجة التشابك والتوسط في المكان مشكلة مراكز خدمية وسط اقاليم اقل حجما.

7) نمط مركز الإقليم:

تتميز هذه المراكز بوجود المؤسسات الخدمية كافة بضخامة وحداثة وبتعدد الإشكال والأنواع والمستويات لتحقق كفاءة وكفاية عالية للسكان في

المركز أولا وللسكان في الريف (ظهير المدينة) ثانيا لذلك تعد مركز جذب شديدة للسكان وهي لذلك نجدها ابرز الأنماط التي تم التطرق لها، إن زيادة حجم السكان ونموهم وسعة المدينة واتساعها وتراتيبها بين الأنماط الأخرى يجعلها تضم بعض المؤسسات الحضرية المتميزة كالمتحف والسينما وبعض الحدائق الجميلة والمتنزهات وهي بذلك تعد مركزا جاذبا وقطبا للنمو طبيعيا وغير طبيعيا للتطور الحاصل فيها والمستوى العالي للأداء في الخدمات.

8) نمط المدن الصغيرة القزمية:

ويتمثل هذا النمط في الريف الذي تحول إلى مركز حضري نتيجة تعدد الوظائف والخدمات البسيطة المتلكئة أحيانا والجيدة أحيانا أخرى كالمؤسسات التجارية المتنوعة السلع والبضائع والتي تحاكي بعض المؤسسات في المراكز المتطورة مع وجود مركز رياضة ودارس كخدمات تعليمية بمستوى جيد ومستشفى لرعاية الأطفال المتخصص مع وجود بعض الجوانب المتعلقة بها فضلا عن وجود مكتبة مركزية محلية.

9) نمط المدن الفرعية الصغيرة:

تعطي الصفة الإدارية هذا النمط ميزة لتجعلها مركز إقليمي منفرد إلا إن التغيرات الإدارية التي تحصل في تسمية المراكز العمرانية حسب التوزيع الإداري للبلد يفقد هذه المدن مركزيتها غير إن الوظيفة الإدارية كانت تعزز جانبها في المكان بالنسبة للمنظومات العمرانية، لذلك تتخذ شكل قرى ملاجئ أوقات الأزمات وملاذا أمننا أوقات الحروب ومناطق جاذبة للسياحة كونها ذات ارث حضاري الأمر الذي يساعد على إقامة المعارض والندوات فيما يخص التراث.